



أثر الاشتباه في أسماء الرواة في جرح الإمام حفص بن سليمان القارئ: دراسة نقدية تطبيقية
في ضوء كتب الرجال والعلل

**The Impact of Confusion in Narrators' Names on the Criticism of Imam Ḥafṣ
ibn Sulaymān al-Qārī': An Applied Critical Study in the Light of
Biographical and 'Ilal Literature**

Khalil Ahmad

PhD Scholar, Qurtuba University of Science and Information Technology, Peshawar

Prof. Dr. Zia Ullah Azhari

Professor, Department of Islamic Studies, Qurtuba University of Science and Information
Technology, Peshawar

Abstract:

This study examines the impact of confusion between similarly named narrators on the critical evaluation of Ḥafṣ ibn Sulaymān al-Asadī al-Kūfī, the renowned transmitter of the Qur'anic reading of 'Āṣim. Although Ḥafṣ occupies a distinguished and firmly established position in the discipline of Qur'anic recitation, a number of early and later hadith critics described him in strongly negative terms, including weakness, abandonment, and, in some reports, accusations of dishonesty. The article investigates whether all such judgments were directed specifically at Ḥafṣ the Qur'anic reciter or whether some may have resulted from confusion with other transmitters who shared the same name, particularly Ḥafṣ ibn Sulaymān al-Minqarī al-Baṣrī. Using a historical, analytical, and comparative method, the study reviews biographical dictionaries, works of al-jarḥ wa-al-ta'dīl, books of hadith transmitters, and classical sources on Qur'anic readings. It also analyses the chronology, wording, context, and transmission of the major critical statements attributed to leading hadith authorities. The findings indicate that similarity of names, regional affiliations, and incomplete attribution may have contributed to the transfer or misapplication of certain judgments. At the same time, the study does not deny the existence of genuine criticism concerning Ḥafṣ's precision in hadith transmission. It concludes that his status should be assessed through a careful distinction between his unquestioned authority in Qur'anic recitation and his comparatively weaker position in hadith narration. Such differentiation offers a more balanced and methodologically sound understanding of his scholarly legacy.

Keywords: *Ḥafṣ ibn Sulaymān, Qur'anic recitation, hadith criticism, narrator identification, al-jarḥ wa-al-ta'dīl, confusion of names*

المخلص

تتناول هذه الدراسة أثر الاشتباه في أسماء الرواة المتشابهة في تكوين الحكم النقدي على الإمام حفص بن سليمان الأسدي الكوفي، راوي قراءة عاصم المشهورة، وذلك من خلال إعادة فحص النصوص التي جمعتها الأطروحة الموسومة بـ«الإمام حفص: شخصيته وقراءاته وأحاديثه في ميزان التحقيق»¹. وتتطرق الدراسة من ملاحظة مركزية مؤداها أن كتب الرجال تذكر أكثر من راوٍ يحمل اسم حفص بن سليمان في القرن الثاني الهجري، وأن بعضهم بصري منسوب إلى بني منقر، وبعضهم كوفي أسدي مقرر، وأن اتحاد الاسم وتقارب الطبقة قد يفتحان باب الوهم في العزو، ولا سيما عند اختصار النسب أو سقوط القيد المميز في النقل. وقد اعتمد البحث المنهج الاستقرائي في جمع الأقوال، والمنهج التاريخي في ترتيبها بحسب طبقات النقاد، والمنهج التحليلي في فحص قرائن البلد والشيوخ والتلاميذ وتاريخ الوفاة وصيغة الخبر، مع التمييز بين الحكم على العدالة والحكم على الضبط، وبين الإمامة في القراءة والكفاية في رواية الحديث. ولا تهدف الدراسة إلى إبطال أحكام أئمة النقد أو حمل جميع أقوال التضعيف على راوٍ آخر، وإنما تقصد تحديد المواضع التي ثبت فيها الاشتباه أو قوي احتمالها، ثم تقدير الأثر الحقيقي لذلك الاشتباه في الصورة التي استقرت في المصنفات المتأخرة. وتتبع أهمية هذا التحديد من أن الحكم على الرجال ليس غاية مستقلة، بل وسيلة لحماية النصوص المنقولة، ولذلك فإن الخطأ في تعيين الشخص قد يفضي إلى قبول ما لا يصح أو رد ما لا يستحق الرد. كما أن شهرة حفص القرائية جعلت ترجمته موضع تداول واسع خارج دوائر المتخصصين، فتكررت عبارات الجرح أحياناً بلا شرح لمراد النقاد ولا بيان للفارق بين الرواية القرآنية والرواية الحديثية. ومن ثم تحاول الدراسة إعادة المصطلحات إلى بيئتها العلمية الأصلية، وربط كل حكم بالمادة التي نشأ عنها لا بالصورة العامة التي تكونت بعد قرون.

وقد أظهر التحليل أن خبر شعبة بن الحجاج فيمن أخذ كتابه ولم يرده، وكان ينسخ كتب الناس، تحف به قرائن قوية تصرفه إلى حفص بن سليمان المنقري البصري، لا إلى حفص بن سليمان الأسدي القارئ؛ لأن الخبر ورد في سياق طبقات البصريين، ونُقل مقروناً بأخبار تدل على وفاة صاحبه قبل الطاعون، بينما ثبت عند أئمة القراءات أن حفصاً القارئ عاش إلى سنة ثمانين ومائة تقريباً، وأقرأ ببغداد ومكة بعد ذلك الزمن بمدة طويلة. غير أن هذه النتيجة الجزئية لا تكفي وحدها لنقض جميع أقوال الجرح؛ إذ وردت أحكام أخرى صريحة في حفص القارئ من نقاد متعددين، وهي تتجه في غالبها إلى ضعف ضبطه في الحديث، مع اتفاقهم على إمامته وإتقانه في القراءة. ومن ثم تخلص الدراسة إلى أن الاشتباه بين المتشابهين أسهم في إلصاق بعض العبارات الشديدة بترجمة القارئ، وربما أثر في تفسير بعض النقول اللاحقة، لكنه لا يرفع أصل الضعف الحديثي الذي قرره عدد من النقاد. والنتيجة الأضبط هي الجمع بين منزلتين: حفص إمام حجة في أداء قراءة عاصم بما تلقاه وضبطه في فنه، وهو في رواية الحديث دون مرتبة الاحتجاج عند جمهور المحدثين، مع وجوب تنقية ترجمته من الأخبار التي لا تثبت نسبتها إليه². وبذلك يقدم البحث نموذجاً تطبيقياً لأهمية تحرير الأسماء والأنساب قبل بناء الأحكام في علم الرجال. ويكشف هذا الاستنتاج عن فائدة منهجية تتجاوز الشخصية المدروسة؛ إذ يبين أن التحقيق لا يكتفي بجمع النصوص المتوافقة، بل يبحث أيضاً عن منشأ الاختلاف وكيفية انتقاله. فإذا صح أن عبارة واحدة أدخلت في غير ترجمتها، وجب عزلها، لكن ذلك لا يسمح بإسقاط بقية النقد. وإذا ثبت ضعف الراوي في الحديث، وجب تقريره من غير توسع في الطعن في ديانته أو في فنه الآخر. وبهذا تتحول دراسة حفص إلى تدريب عملي على الإنصاف، وعلى الجمع بين احترام التراث النقدي ومراجعتة بأدواته نفسها.

المقدمة

يمثل علم الرجال أحد أكثر العلوم الإسلامية اعتماداً على الدقة الاصطلاحية والتحرير التاريخي؛ لأن الحكم على خبر واحد قد يتغير بتغير هوية الراوي المقصود، وقد يؤدي سقوط نسبة صغيرة أو كنية مميزة إلى نقل حكم من شخص إلى آخر. ومن أشهر أبواب هذا الإشكال باب المتفق والمفترق، حيث تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم، ثم يفترقون في النسبة أو البلد أو الشيوخ أو التلاميذ أو زمن الوفاة.³ وتزداد خطورة الأمر عندما يكون أحد المتشابهين مشهوراً في فن من الفنون، كما هو الحال في حفص بن سليمان الأسدي الكوفي الذي ارتبط اسمه برواية عاصم، حتى صارت روايته أوسع الروايات القرآنية تداولاً في بلاد المسلمين.⁴ إن اقتران هذا الانتشار بألفاظ شديدة في بعض كتب الضعفاء، مثل «متروك» و«ذاهب الحديث» و«لا يكتب حديثه»، يثير سؤالاً مشروعاً حول طبيعة تلك الأحكام، وحدودها، ومدى سلامة نسبة كل خبر من أخبار الجرح إلى صاحبه الصحيح.⁵ وليس المقصود بهذا السؤال تحويل الشهرة القرائية إلى توثيق حديثي؛ فلكل علم مناهجه وطرق تحمله وأدائه، وإنما المقصود منع التداخل بين الذوات، والتمييز بين نقد الضبط في الحديث والطعن في العدالة، وفهم العبارات ضمن سياقها التاريخي والنقدي. كما أن القضية تتصل بمبدأ العدالة في كتابة التاريخ العلمي؛ فالأعلام الذين خدموا القرآن والسنة لا ينبغي أن تنتقل عنهم أحكام مجملية من غير تحرير، وفي الوقت نفسه لا تتحول منزلتهم الدينية أو شهرتهم الاجتماعية إلى حصانة من النقد. وقد تميز أئمة الحديث بأنهم فرقوا بين صلاح الشخص والإتقان الروائي، وبين إمامة الرجل في فن وضعفه في فن آخر. إن استحضار هذا المبدأ يمنع القراءة العاطفية للترجمة، ويجعل السؤال منصباً على دلالة الدليل: هل يتحدث عن الأمانة؟ أم عن الذاكرة؟ أم عن طريق بعينه؟ أم عن شخص آخر شاركه الاسم؟

تحدد مشكلة البحث في أن ترجمة حفص القارئ انتقلت عبر مصادر كثيرة، وتراكمت فيها أقوال موجزة لا تذكر دائماً النسبة والبلد، بينما أثبتت المصادر نفسها وجود أكثر من حفص بن سليمان في طبقة متقاربة. وقد نهبت الأطروحة محل الدراسة إلى مثالين واضحين: أولهما خبر شعبة في أخذ الكتاب ونسخ كتب الناس، وثانيهما الخلط في تاريخ الوفاة بين من مات قبل طاعون سنة إحدى وثلاثين ومائة وبين القارئ الذي توفي بعد ذلك بنحو نصف قرن. ويقتضي التحقيق ألا يُكتفى بمجرد التشابه اللفظي، بل يجب اختبار كل نسبة بواسطة شبكة من القرائن: موطن الراوي، وشيوخه، ومن روى عنه، وطبقة الناقد، والسياق الذي ورد فيه القول، ومدى إمكان اللقاء، وتعدد طرق النقل، واختلاف صيغ العبارة. ومن هنا تسعى الدراسة إلى الإجابة عن ثلاثة أسئلة مترابطة: ما المواضيع التي يمكن إثبات وقوع الاشتباه فيها؟ وهل انتقل أثر ذلك الاشتباه إلى أحكام لاحقة؟ وما الحكم المتوازن على حفص بعد استبعاد الأخبار الملتبسة مع إبقاء الأقوال الصريحة؟ إن الإجابة العلمية لا ينبغي أن تنطلق من الرغبة في الدفاع عن راوٍ لمجرد منزلته في القراءة، ولا من التسليم غير النقدي بتراكم النقول، بل من موازنة المصادر المبكرة، وتحرير محل النزاع، وفصل ما هو ثابت عما هو محتمل. ويتفرع عن ذلك سؤال يتعلق بوظيفة المصنفات المختصرة؛ فهي نافعة في تقريب أحوال الرواة، لكنها قد تحذف السياقات التي تمنع الاشتباه، ولذلك لا يجوز أن تكون وحدها أساساً لحل القضايا المركبة. فعبارة قصيرة في كتاب متأخر قد ترجع إلى خبر طويل في مصدر مبكر، وقد يتبين في الأصل أن القائل أراد شخصاً آخر أو باباً خاصاً. ولهذا كانت العودة إلى أصول الأقوال ضرورة لا ترفاً، وكانت مقارنة الطبقات والنسخ، حيث أمكن، جزءاً من منهج التحقيق الذي يحفظ للنقد الحديثي صرامته ويمنع عنه آثار الاختصار والتصنيف.

أولاً: منهج الدراسة وضوابط تحرير المتشابه من الأسماء

لا يمكن معالجة الاشتباه في أسماء الرواة بقاعدة واحدة، لأن اتحاد الاسم قد يكون تاماً في الاسم واسم الأب، وقد يمتد إلى الكنية أو الطبقة، وقد يقع التصحيف بين نسبتين متقاربتين رسماً، مثل «المقري» و«المنقري» في بعض صور الكتابة القديمة.⁶ ولذلك اعتمدت الدراسة خمس دوائر للتحقق. الدائرة الأولى هي دائرة المكان؛ فالبصري لا يُحمل على الكوفي إلا بدليل يثبت الرحلة أو الإقامة.⁷ والدائرة الثانية دائرة الشيوخ والتلاميذ؛ إذ تتشكل لكل راوٍ شبكة إسنادية يمكن بواسطتها تمييزه من غيره. والدائرة الثالثة دائرة الزمن، وتشمل سنة الميلاد والوفاة وإمكان السماع واللقاء.⁸ والدائرة الرابعة دائرة السياق المصنفي؛ فذكر الراوي في طبقة البصريين أو ضمن موالى بني منقر قرينة أقوى من الاسم المجرد. أما الدائرة الخامسة فهي دائرة ألفاظ النقاد؛ إذ قد يطلق الناقد حكماً في باب القراءة ويُنقل في باب الحديث، أو يتحدث عن خطأ في الحروف فيفهمه ناقل متأخر على أنه حكم مطلق في الرواية. ويضاف إلى ذلك ضرورة التفريق بين النص الأصلي والنقل بالواسطة، لأن العبارة قد تتغير في مراحل التداول، فتنتقل من وصف محدود إلى حكم أشد وأعم. ويشمل التحرير كذلك فحص الكنى، لأن أبا عمر يختلف عن أبي الحسن، وفحص النسب لأن الأسدي غير المنقري، وفحص الحرفة لأن البزاز قد يرد قيماً في بعض المصادر، وفحص صلة الراوي بشيخه لأن عبارة صاحب عاصم علامة قوية لا تكاد تلتبس. وعند غياب هذه القيود لا يكون الطريق هو الترجيح الاعتباري، بل جمع أكبر عدد من القرائن المستقلة. وكلما اتفقت القرائن المكانية والزمنية والإسنادية ارتفعت درجة اليقين، وكلما تعارضت وجب إبقاء الحكم في دائرة الاحتمال بدل تحويله إلى حقيقة تقريرية.

ويقتضي هذا المنهج ترتيب المصادر ترتيباً تاريخياً، والبدء بالنصوص الأقرب إلى عصر الراوي؛ لأن المصدر المتقدم قد يحفظ قيماً أسقطته المختصرات اللاحقة. كما ينبغي التمييز بين الخبر المسند عن الناقد وبين خلاصة المصنف، وبين الجرح المفسر والجرح المجمل. فإذا قال ناقد إن الراوي يخطئ أو يقلب الأسانيد، كان ذلك متعلقاً بالضبط، أما اتهامه بالكذب أو الوضع فهو جرح في العدالة يحتاج إلى بينة أقوى، ولا يجوز أن يُستنتج من مجرد سوء الحفظ. ومن الضوابط كذلك ألا تُجعل إمامة الراوي في القراءة دليلاً آلياً على توثيقه في الحديث، كما لا يجوز أن يُجعل ضعفه في الحديث قدحاً في القراءة المتلفة بالأداء والمشهورة عند أهل الفن. فطرق إثبات القراءات تعتمد على التلقي المتصل وضبط الحروف والأداء، وقد يكون الرجل رأساً في هذا الباب مع قلة عنايته بجمع الحديث وتمييز طرقه. وبالمقابل قد يكون المحدث حافظاً ولا يكون من أئمة الأداء. هذا الفصل المنهجي هو الذي يسمح بفهم ظاهرة حفص من غير تناقض مصطنع بين قبول الأمة لقراءته وبين نقد المحدثين لروايته. ومن الضوابط المهمة أيضاً أن الناقد قد يختلف قوله باختلاف السؤال أو المرحلة أو الراوي عنه، وقد يكون أحد النقلين أضبط من الآخر. لذلك فإن وجود رواية عن أحمد فيها لين ورواية أخرى فيها قبول لا يُحل بإهمال إحداها، بل بدراسة الأسانيد والعبارات والمجال الذي صدر فيه الحكم. وقد يكون المراد بصلاح الراوي أنه غير متهم، مع بقاء ضعف حفظه، وهي مرتبة لا تتناقض ترك الاحتجاج به. إن ضبط هذه الدقائق يمنع استعمال ألفاظ التعديل استعمالاً مطلقاً، كما يمنع استعمال ألفاظ الجرح خارج حدودها الاصطلاحية.

ثانيًا: حفص بن سليمان القارئ وتعدد الرواة المشاركين له في الاسم

حفص المقصود في هذه الدراسة هو حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر الأسدي الغاضري الكوفي، صاحب عاصم وربييه، وقد تلقى عنه القراءة عرضًا ولزمه حتى عُذَّ أعلم أصحابه بقراءته.⁹ ولد نحو سنة تسعين للهجرة، ونشأ في الكوفة، ثم نزل بغداد وأقرأ بها، وجاور بمكة وأقرأ الناس، وتوفي على الصحيح سنة ثمانين ومائة.¹⁰ وتكشف هذه المعطيات عن هوية واضحة تتكون من عناصر متضافرة: النسبة الأسدية، والموطن الكوفي، والكنية أبو عمر، والصلة الخاصة بعاصم، والاشتغال بالإقراء في بغداد ومكة، والوفاة المتأخرة نسبيًا. كما تذكر كتب التراجم له شيوخًا في الحديث من أهل الكوفة والبصرة، وتلاميذ في القراءة والرواية، وهو ما يجعل تمييزه ممكنًا متى احتفظ النص بواحد أو أكثر من هذه القيود. غير أن كثيرًا من كتب الضعفاء تختصر فتقول «حفص بن سليمان» فقط، فيصبح الاسم قابلاً للحمل على أكثر من واحد، ولا سيما إذا نقل المصنف حكمًا من مصدر آخر دون سياقه الكامل. وتؤكد سيرته القرائية أن شهرته لم تكن نتيجة انتشار متأخر فحسب، بل سبقتها شهادة أهل الأداء بملازمته عاصمًا وضبطه للحروف. وقد انتقلت قراءته عبر طرق معروفة وتلقاها القراء جيلًا بعد جيل، الأمر الذي يجعل بابها قائمًا على بنية علمية جماعية، لا على خبر فردي يُقبل أو يرد بمجرد حال راي في الحديث. وهذه الحقيقة ضرورية عند مناقشة الإشكال؛ لأن بعض الكتابات الحديثة توحي بأن قبول المصحف المتداول متوقف على توثيق حفص وفق اصطلاح المحدثين، وهو تصور لا يعكس تاريخ القراءات ولا تعدد طرقها ومناهج إثباتها.

وفي مقابل حفص القارئ تذكر المصادر حفص بن سليمان المنقري البصري، أبا الحسن، مولى بني منقر، وكان من أهل البصرة ومن العارفين بقول الحسن البصري. كما أشار البخاري إلى رواية آخرين بالاسم نفسه أو قريب منه: حفص بن سليمان الأزدي، وحفص بن سليمان يروي عن معاوية بن قره، فضلًا عن حفص الأسدي القارئ. وهذه الكثرة لا تثبت وحدها وقوع الخلط، لكنها تجعل احتمالاً جدًّا وتفرض على الباحث عدم نسبة أي قول إلى القارئ بمجرد ورود الاسم المجرد. ويزداد الاحتمال حين يرد الخبر في بيئة بصرية، أو عن شيوخ بصريين، أو يقترب بوفاة مبكرة لا تتفق مع حياة القارئ. وقد أحس بعض المتقدمين بهذه المشكلة؛ فورد عن أبي زرعة ما يدل على تخوفه من أن يكون بعض الحديث من رواية المنقري لا من رواية القارئ.¹¹ كما نبه ابن الجزري إلى أن من جعل وفاة حفص قبل الطاعون إنما خلط بين البصري والكوفي. ومن هنا يظهر أن القضية ليست فرضية حديثة أنشئت للدفاع عن حفص، بل هي إشكال قديم شهدت به نصوص رجال وقراء، وإن اختلف مدى أثره في مجموع الأحكام. كما أن تعدد من حملوا الاسم نفسه يفسر اختلاف بعض البيانات في المصادر، مثل الكنية والبلد والشيوخ وتاريخ الوفاة. فإذا وجدت ترجمة تجمع أبا عمر الكوفي مع موالي بني منقر البصريين، أو تجعل صاحب عاصم متوفى قبل الطاعون، فذلك تركيب من هويتين لا سيرة واحدة. ويعد كشف هذا التركيب من أهم ثمرات المقارنة بين كتب الطبقات والقراءات والعلل؛ لأن كل نوع من هذه الكتب يحتفظ بجانب قد يغيب عن غيره، وبجمع الجوانب تتكون صورة أكثر اتساقًا وأقرب إلى الواقع التاريخي.

ثالثًا: خبر شعبة بن الحجاج وقرائن انصرافه إلى حفص المنقري

أبرز نص اعتمدت عليه الأطروحة في إثبات الاشتباه هو ما رواه ابن سعد في طبقات أهل البصرة عن يحيى بن سعيد القطان، عن شعبة بن الحجاج، أنه قال: أخذ مني حفص بن سليمان كتابًا فلم يردده، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها.¹² ولا يصح فصل هذا القول عن موضعه؛ فقد جاء في ترجمة حفص بن سليمان مولى

بني منقر، المكنى أبا الحسن، ضمن طبقات البصريين، ووصف بأنه كان أعلمهم بقول الحسن. هذه القيود مجتمعة تجعل حمل النص على المنقري أقرب من حمله على القارئ الكوفي. ويؤيد ذلك أن شعبة بصري، وأن يحيى بن سعيد القطان بصري، وأن السياق يتحدث عن رجل متصل بمدرسة الحسن البصري، بينما هوية حفص القارئ الأساسية كوفية مرتبطة بعاصم. كما أن صيغة الخبر لا تذكر القراءة ولا عاصمًا ولا أبا عمر، وهي العلامات التي تميز القارئ عادة. وإذا كان المصدر المبكر قد سمى الرجل ونسبه وحدد طبقاته، فإن إسقاط هذه القرائن في النقل اللاحق ثم إدراج العبارة في ترجمة القارئ يعد مثالاً نموذجياً لكيفية نشوء الوهم في كتب الرجال المختصرة. ويقوي هذا الترجيح أن ابن سعد لم يورد الخبر عرضاً في ترجمة مجهولة، بل صاغ وحدة ترجمية متكاملة: نسبة منقرية، وكنية بصرية، وصلة بقول الحسن، ثم قول شعبة. ولو كان المراد صاحب عاصم لكان إدخاله في هذه الوحدة خطأ متعدد العناصر، وهو أبعد من افتراض أن الناقلين اللاحقين أسقطوا القيود وحملوا الاسم على الأشهر. كما أن شهرة حفص القارئ في القرون اللاحقة تجعل هذا النوع من الحمل مفهوماً؛ فالاسم المجرد يتبادر منه المشهور، وإن كان صاحب النص الأول قد أراد غيره.

وتتأكد قرينة التمييز من خلال خبر الوفاة؛ فقد نقل أحمد في «العلل» عن يحيى بن سعيد سياقاً يربط حفصاً المذكور بزمان سابق للطاعون، ثم أورد خبر شعبة نفسه في أخذ الكتاب.¹³ وقد استعمل بعض المصنفين هذا السياق في تحديد وفاة حفص بن سليمان قبل طاعون سنة إحدى وثلاثين ومائة، وهو تاريخ لا يمكن أن ينطبق على القارئ الذي قرأ عليه الناس في بغداد ومكة وتوفي نحو سنة ثمانين ومائة. ولذلك صرح ابن الجزري بأن المتوفى قبل الطاعون هو حفص المنقري البصري، وأن نسبة ذلك التاريخ إلى القارئ تصحيف أو اشتباه.¹⁴ وهذه المقارنة الزمنية مهمة لأنها لا تعتمد على مجرد الاحتمال، بل على تناقض تاريخي واضح بين حياتين. ومع ذلك ينبغي ضبط نتيجة التحليل: الثابت أن خبر أخذ كتاب شعبة والوفاة قبل الطاعون يتجهان إلى المنقري؛ أما القول بأن كل من نقل العبارة في ترجمة القارئ قد بنى عليها جميع أحكامه، فذلك يحتاج إلى إثبات مستقل. فقد يكون بعض النقاد قد عرف القارئ وحكم عليه من خلال مروياته، وإن استأنس ناقلون متأخرون بالخبر الملتبس. فالتحقيق يثبت الخطأ في موضعه، ولا يتوسع في إلغاء ما لا يتوقف عليه. ومن الناحية التاريخية لا يكفي اختلاف سنة الوفاة وحده إن كانت التواريخ تقريبية، لكن الفارق هنا كبير ومتصل بنشاط علمي ثابت بعد التاريخ المبكر. فالإقراء في بغداد ومكة، ورواية التلاميذ عنه، وامتداد طبقاته إلى أواخر القرن الثاني، كلها شواهد تمنع أن يكون قد مات قبل سنة إحدى وثلاثين ومائة. ولذلك يمثل هذا المثال معياراً يمكن تطبيقه على أخبار أخرى: متى أدى حمل الاسم على شخص إلى استحالة زمنية أو انقطاع في شبكة التلقي، وجب البحث عن مشارك له في الاسم قبل اتهام المصادر بالتناقض.

رابعاً: انتقال أحكام الجرح وتراكمها في مصادر الرجال

تورد كتب الجرح والتعديل طائفة واسعة من الأحكام في حفص بن سليمان؛ فنقل عن عبد الرحمن بن مهدي أنه لا تحل الرواية عنه، وعن يحيى بن معين أنه ليس بثقة، وعن علي بن المديني أنه متروك ضعيف الحديث، وعن أحمد والبخاري¹⁵ ومسلم¹⁶ والنسائي¹⁷ وأبي حاتم وغيرهم عبارات تدور بين الترك وشدة الضعف وعدم كتابة الحديث. كما وصفه بعض المتأخرين بأنه واه في الحديث مع ثبوته في القراءة. إن كثرة هذه النقول تفرض الحذر من تفسير الظاهرة كلها بخبر واحد وقع فيه الاشتباه؛ لأن تعدد النقاد والبلدان والطبقات يوحي بأن أصل ضعف حفص في الحديث كان معروفاً. غير أن دراسة انتقال العبارات تكشف أيضاً أن

المصنفات المتأخرة كثيراً ما تجمع الأقوال دون بيان أسانيدھا أو اختلاف ألفاظھا، وقد تضم إلى الحكم الصحيح خبراً وارداً في راي آخر، فينشأ انطباع أكثر حدة من كل نص منفرد. ومن هنا فإن وظيفة الباحث ليست إحصاء الألفاظ فحسب، بل تصنيفها بحسب مصدرها الأول، وتحديد ما إذا كانت صادرة عن مشاهدة مرويات الراوي أو منقولة من حكم سابق، ثم فصل الجرح المفسر عن المجمل. ويظهر التراكم أيضاً في تغير درجة العبارة؛ فقد يبدأ الحكم بوصف الحديث بأنه غير محفوظ، ثم يختصر فيقال إن الراوي ضعيف، ثم يضاف إليه خبر النسخ الملتبس، فتتشكل في الوعي صورة من يعتمد أخذ كتب الناس ونسبتها إلى نفسه. وهذه العملية ليست بالضرورة مقصودة من المصنفين، بل قد تنتج من جمع مواد متفاوتة دون تحليل مصادرها. ولهذا يجب أن تظل الدراسة واعية بأن كثرة تكرار العبارة لا تعني تعدد أدلتها؛ فقد ترجع عشرة كتب إلى أصل واحد، فيكون الوزن الحقيقي للأصل لا لعدد الناقلين.

وعند تحليل مضمون الأقوال يظهر أن معظمها يتعلق بضعف الرواية: عدم الحفظ، ومخالفة الثقات، والمناكير، وقلب الأسانيد، ورفع المراسيل، وعدم الاحتجاج. وهذه العبارات، على شدتها، لا تساوي بالضرورة اتهام الراوي بالكذب المتعمد. أما وصفه بالوضع أو الكذب فقد اشتهر عن ابن خراش، وهو قول بالغ الخطورة لا يعضده في النصوص المبكرة تفسير مفصل يبين حديثاً وضعه حفص أو واقعة ثبت فيها تعمد. ولذلك يكون من المنهج التفريق بين درجة الجرح التي اتفق عليها جمهور النقاد، وهي ضعف حديثه وترك الاحتجاج به، وبين الاتهام الأخلاقي الذي يحتاج إلى حجة مستقلة. كما أن عبارة ابن حبان في أنه كان يأخذ كتب الناس فينسخها تشبه لفظ خبر شعبة في المنقري، الأمر الذي يفتح احتمال انتقال جزء من الوصف من ترجمة إلى أخرى، وإن كان ابن حبان قد أضاف أوصافاً أخرى تتعلق بقلب الأسانيد ورفع المراسيل. ولا يُحسم هذا الاحتمال بالتماثل اللفظي وحده، لكنه يوجب عدم استعمال العبارة بوصفها دليلاً قطعياً على خيانة حفص القارئ. ويؤكد ذلك أن كتب الرجال نفسها تشتمل على درجات وتعارضات، وأن العلماء لم يكونوا ينقلون أحكام بعضهم بطريقة آلية. فقد يورد المصنف القول الشديد ثم يعقبه بما يخففه، أو يميز بين القراءة والحديث، أو يذكر للراوي أحاديث توبع عليها. إن استعادة هذا التنوع تمنع اختزال التراث في حكم أحادي، وتسمح بتفسير سبب استمرار ذكر حفص في الأسانيد مع عدم الاحتجاج بانفراده: كان حديثه يُكتب للاعتبار عند بعضهم، أو يروى مع بيان ضعفه، أو يوافق فيه الثقات، وهذه ممارسات معروفة في التعامل مع الضعفاء.

خامساً: تحليل دلالات الجرح بين العدالة والضبط

ينبغي أن تُقرأ ألفاظ الجرح في اصطلاح المحدثين ضمن مراتبها ومقاصدها، لا وفق الدلالة اللغوية المجردة. فقولهم «ضعيف» أو «ليس بثقة» أو «متروك الحديث» قد ينشأ عن اضطراب شديد في الحفظ وكثرة المناكير، وقد لا يستلزم ثبوت الكذب في السلوك. وقد جمع العقيلي وابن عدي جملة من مرويات حفص التي خالف فيها أو لم تُحفظ عن شيوخه¹⁸، بينما ذكر ابن حبان أنه يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل.¹⁹ وهذه المادة تكفي لتفسير حكم النقاد على ضبطه، ولا تحتاج إلى افتراض طعن في ديانتته. وميزة هذا التحليل أنه يزيل الإشكال المصطنع بين قبول روايته في القرآن وبين تضعيف حديثه؛ فالعدالة العامة قد تبقى مع ضعف الإتيان في مجال معين، كما قد يبلغ الراوي غاية الضبط في متن محدود تلقاه بالملازمة والعرض المتكرر، ثم لا يحسن ضبط المرويات الكثيرة المتفرقة التي تتعدد أسانيدھا وألفاظھا. إن حفصاً لازم عاصماً في القراءة، وعرض عليه الحروف، وأدى نصاً مضبوطاً ضمن مدرسة إقراء، أما الحديث فكان نشاطاً أوسع لم يتفرغ له التفرغ

نفسه.²⁰ ومن المهم هنا أن مصطلح «منكر الحديث» قد يستعمل عند بعض النقاد بمعنى كثرة المخالفة، لا بمعنى اختلاق المتن، وأن «لا يكتب حديثه» حكم عملي في باب الاحتجاج والتعليم، لا شهادة قضائية على فساد الدين. وكلما كانت العبارة أشد وجب البحث عن تفسيرها ومثالها. وإذا لم يوجد إلا نقل متأخر عن ناقد متكلم فيه أو معروف بالتشدد، فإن الإنصاف يقتضي إثبات العبارة مع تقييدها، لا حذفها ولا جعلها أساساً وحيداً للحكم النهائي.

ومن جهة أخرى لا يجوز أن يؤدي الدفاع عن العدالة إلى رفع الراوي إلى مرتبة الاحتجاج الحديثي بغير دليل. فالأطروحة جمعت أحاديث لحفص وجدت لها متابعات أو شواهد صحيحة، وبيّنت أن بعض الأسانيد يضعف برجال غيره، وهذا عمل مفيد في دراسة مروياته، لكنه لا يغير القاعدة التي تقتضي بأن صحة بعض الأحاديث لا تستلزم توثيق كل راوٍ في أسانيدها؛ فقد يصح المتن بطريق آخر، أو يتابع الضعيف ثقةً، أو يكون الضعف محتملاً في باب الشواهد. والحكم على الراوي يُبنى على مجموع حديثه ومقارنته بحديث الثقات، لا على وجود نصوص صحيحة شارك في روايتها. لذلك فإن الموقف النقدي المتوازن يقرر أمرين معاً: الأول أن ألفاظ الاتهام بالكذب لا تثبت لمجرد ضعف الحفظ، وأن بعض ما استند إليه المتأخرون قد يكون ناتجاً عن اشتباه؛ والثاني أن كثرة أحكام الترك ومادة المناكير تمنع من تصحيح حديث حفص استقلالاً أو جعله في رتبة الثقات. وبهذا تُصان منزلة القراءة من طعن غير لازم، وتُحفظ في الوقت نفسه قواعد النقد الحديثي من التوسع الاعتدالي. كما ينبغي التفريق بين تقوية الحديث بالشواهد وبين تقوية الراوي؛ فربما روى الضعيف حديثاً له أصل من طريق صحيح، فيكون المتن مقبولاً والطريق الذي فيه الضعيف غير مستقل بالحجة. وقد أبرزت الأطروحة هذا الجانب حين خرجت مرويات حفص على أبواب الإيمان والذكر والعلم والطهارة والصلاة وغيرها، وبيّنت مواضع المتابعة. ويمكن الاستفادة من هذا الجمع في دراسة أنماط خطئه: هل يكثر الرفع؟ هل يبدل شيئاً؟ هل يتفرد بلفظ؟ أما مجرد عد الأحاديث المقبولة فلا يكفي لتغيير مرتبته.

سادساً: أقوال التعديل ومكانة حفص في علم القراءة

في مقابل أقوال الجرح الحديثي حفظت المصادر نصوصاً تثبت منزلة حفص العلمية، وبخاصة في القراءة. فقد قيل إنه كان أعلم أصحاب عاصم بقراءته²¹، وإن الأولين كانوا يعدونه في ضبط الحروف فوق أبي بكر بن عياش²²، وإن الرواية الصحيحة من قراءة عاصم هي رواية حفص.²³ كما نقلت كتب التراجم أنه أقرأ الناس دهرًا، ورحل للإقراء إلى بغداد ومكة. وهذه الشهادات ليست مجاملات عامة، بل تتصل بموضوع محدد هو حفظ قراءة عاصم وأداء حروفها. وقد أسهم طول الملازمة وكون حفص ربيب عاصم في إحكام هذا الفن، ثم تلقى عنه تلاميذ معروفون انتشرت بواسطتهم الرواية. أما في الحديث فقد نقلت الأطروحة عن وكيع بن الجراح توثيقاً، وعن أحمد بن حنبل روايات فيها «صالح» و«ما به بأس»، وهي نصوص تستحق النظر من حيث ثبوتها وسياقها؛ فقد تكون حكماً على أصل الصدق أو على شأنه في القراءة، وقد تكون من اختلاف الرواية عن الإمام أحمد. ولا يصح إسقاطها لمجرد مخالفتها للمشهور، كما لا يصح جعلها ناسخة لكل أقوال التضعيف. وترداد قيمة أقوال أهل الكوفة المعاصرين عند تقويم أصل حال حفص؛ فهم أعرف ببلده وشيوخه ومجالسه، إلا أن القرب المكاني لا يلغي ضرورة فحص الرواية عنهم. فقول وكيع «كان ثقة» إن ثبت بلفظه قد يحمل على صدقه أو على شأن معين، ويحتاج إلى الموازنة مع أحكام يحيى القطان وابن مهدي وابن معين. وقد يكون

الجمع أن الرجل صادق في نفسه ضعيف في ضبط الحديث، وهي صورة تكررت في كتب الرجال، حيث يوصف الراوي بالصلاح والعبادة ثم يترك حديثه لكثرة الوهم.

وتكشف المقارنة بين أقوال التعديل والجرح عن ضرورة فهم التخصص عند علماء السلف. فالذهبي، على سبيل المثال، لخص حال حفص بعبارة دقيقة: ثبت في القراءة وإه في الحديث. وكذلك قال ابن حجر: متروك الحديث مع إمامته في القراءة. ومغزى هذه العبارات أن الناقد لم ير تناقضاً بين الحكمين؛ لأن موضوع كل حكم مختلف. فالرواية القرآنية لم تُقبل لكون حفص راوياً منفرداً مجهول الحال، وإنما تلقتها طبقة القراء بالعرض والأداء، ووافق رسمها ووجهها، وانتظمت في طرق مدرسة عاصم، ثم انتشرت بطريق أهل الفن. أما مرويات الحديث فتدخل في باب آخر يقوم على جمع الطرق واختبار الحفظ والمقارنة بين الرواة. ولذا فإن محاولة الدفاع عن القرآن بإثبات أن حفصاً ثقة في الحديث تنطلق من مقدمة غير لازمة؛ فالقرآن لا يتوقف ثبوته على توثيق حفص الحديثي، كما أن ضعف حفص في الحديث لا يمس تواتر القرآن ولا صحة القراءة. والأولى علمياً أن يقال: ثبتت إمامته في القراءة بشهادة المختصين، وثبت ضعف حديثه عند جمهور النقاد، مع تنقية باب الجرح من الأخبار الملتبسة والعبارات التي لم تقم عليها بيئة. أما تواتر العمل بقراءته في الأمصار فلا ينبغي أن يُستعمل حجة خطابية لإلزام المحدثين بتوثيقه؛ لأن قبول القراءة لا يقوم على الطريق نفسه الذي يقوم عليه تصحيح حديث فرد. لكن هذا التواتر العملي شاهد قوي على أن أهل القراءة اختبروا أدائه وميزوا طريقه واعتمدوه ضمن منظومة الروايات. وبذلك يبقى لكل حكم مجاله: قول المحدث في ضبط الأسانيد، وقول المقرئ في ضبط الحروف. ومن الخطأ المنهجي أن يتوسع أحد المجالين حتى يلغي الآخر.

سابعاً: أثر اختلاف مناهج القراءات والحديث في تقويم الشخصية الواحدة

إن فهم قضية حفص يتطلب تصوراً صحيحاً لطبيعة النقل في علم القراءات. فالقراءة أداء مركب من الحروف والحركات والمدود والإمالات والسكت والوقف والابتداء، ولا يكفي فيه نقل كتاب أو سماع عابر، بل يعتمد على العرض والمشاهدة والتلقي المتكرر. وقد أفنى حفص جزءاً كبيراً من حياته في هذا المسار، فكان ضبطه لقراءة عاصم ضبطاً تخصص وممارسة. أما الحديث فيحتاج إلى حفظ عدد كبير من الأسانيد والمتون، وتمييز أسماء الرجال، ومعرفة الوصل والإرسال والرفع والوقف، ومقارنة الروايات؛ ومن ثم قد يضعف من لم يكثر اشتغاله بهذا الفن أو لم يملك أدواته الدقيقة.²⁴ وقد نبهت الأطروحة في تمهيدها إلى أن عدداً من القراء قلّت روايتهم للحديث بسبب انشغالهم بالإقراء وعدم جلوسهم للتحديث، وأن قلة الرواية أو ضعف الإتيان في مجال لا يلغي إمامتهم في المجال الذي تخصصوا فيه. وهذه الفكرة تفسر الظاهرة دون حاجة إلى افتراض ازدواج في الأمانة أو تناقض في أحكام العلماء. ويمكن إضافة أن القراء أنفسهم كانوا نقاداً لطرق الأداء، يميزون بين الأوجه الصحيحة والشاذة، ويشترطون صحة النقل وموافقة الرسم والوجه العربي. فقبول رواية حفص لم يكن تساهلاً في الأخبار، بل ثمرة معايير خاصة بطبيعة القرآن وأدائه. ومعرفة هذه المعايير تجعل السؤال أكثر دقة: ليس هل كان حفص ثقة بإطلاق، بل في أي مادة، وبأي طريق، وعند أي طائفة من النقاد، وما مقدار ضبطه لذلك المتن الذي تخصص فيه؟

ومع ذلك فإن اختلاف المنهجين لا يمنع من انتقال بعض الأحكام بين كتب الفئتين، وهنا تظهر أهمية ضبط المصطلح. فقارئ يوصف بأنه «أصح قراءة» لا يلزم أن يكون «أصح حديثاً»، وناقد يقول إن فلاناً أثبت من غيره قد يقصد باباً مخصوصاً.²⁵ وقد رأت الأطروحة أن قول أيوب بن المتوكل في تفضيل حفص على أبي

بكر بن عياش كان في القراءة، ثم نُقل بصيغة جعلت أبا بكر أثبت منه، مما يوضح إمكان تغير الدلالة باقتطاع السياق. ومهما يكن من صحة هذا المثال في جميع طرقه، فإنه يلفت إلى قاعدة مهمة: لا بد من رد العبارة إلى موضوعها الأول. كما أن نسبة «المقرئ» قد تنسحب إلى «المنقري» أو العكس، فتتغير هوية الراوي، وقد يجمع مصنف لاحق بين وصفين لرجلين متشابهين.²⁶ ولذلك فإن بناء الحكم الصحيح يقتضي توثيق النص من أقدم مصدر، وإثبات لفظه، وتحديد الفن الذي ورد فيه، ثم مقارنة بقية النقول. وهذه المنهجية لا تخص حفصاً وحده، بل تصلح لدراسة كثير من الرواة الذين اشتهروا بالفقه أو اللغة أو القراءة، واختلفت مراتبهم في الحديث. وتفيد هذه القاعدة في قراءة قول «أصح قراءة» أو «أثبت في الحروف»؛ فالزيادة التقييدية جزء من الحكم، وحذفها يحوله إلى توثيق عام لم يرد القائل. وكذلك فإن قول «متروك الحديث» لا يمتد إلى القراءة ما دام الناقد نفسه يثبت إمامته فيها. إن المحافظة على القيود اللفظية ليست مسألة أسلوبية، بل هي صلب الأمانة العلمية، لأن كثيراً من النزاعات تنشأ من تحويل الحكم المقيد إلى مطلق ثم بناء نتائج لا يحتملها النص الأصلي.

ثامناً: دراسة تطبيقية لآثار التصحيف والخلط في بعض النقول

من الأمثلة التي عرضتها الأطروحة ما نقله الهيثمي في إسناد رواه الطبراني²⁷، حيث ذكر حفص بن سليمان المنقري وحكم عليه بالترك، مع الإشارة إلى اختلاف الرواية عن أحمد وإلى ذكر ابن حبان له في الثقات. غير أن متن الإسناد يروي فيه حفص عن قيس بن مسلم، والذي عُرف بالرواية عنه هو حفص القارئ الكوفي. هذا التعارض بين النسبة وشبكة الشيوخ يفتح احتمالين: أن تكون كلمة «المقرئ» صحفت إلى «المنقري»، أو أن يكون في السند انتقال أو وهم آخر. ولا يجوز حسم المسألة اعتماداً على كلمة واحدة؛ بل تُراجع طرق الحديث، وألفاظ النسخ، وتراجم الرواة، ثم يُنظر في قول ابن حبان: هل يعود إلى المنقري أم إلى غيره؟ وقد أورد ابن حبان في «الثقات» أكثر من راوٍ بالاسم نفسه، مما يؤكد أن مجرد عزو الكتاب لا يكفي دون تحديد الترجمة.²⁸ ويبين المثال كيف تتفاعل ثلاثة أنواع من الخطأ: التصحيف الكتابي، والاشتباه الاسمي، ونقل الحكم من ترجمة إلى أخرى. وهذه الأخطاء لا تبطل علم الرجال، بل تظهر دقة أدواته والحاجة إلى استعمالها مجتمعة. ويبين المثال الطبراني ضرورة ألا يعتمد الباحث على اسم الراوي وحده في تخريج الحديث؛ فمعرفة الشيوخ قد تكشف التصحيف، ومعرفة التلاميذ قد تحدد الطبقة، ومقارنة الطرق قد تعيد النسبة الصحيحة. وفي البيئة الرقمية المعاصرة تزداد الحاجة إلى هذا الوعي، لأن البحث الآلي يجمع الأسماء المتطابقة بسرعة، لكنه لا يميز الذوات إلا إذا أدخلت القيود العلمية. ومن ثم فإن هذا البحث يقدم أساساً لبناء قواعد بيانات رجالية تربط الاسم بالكنية والنسبة والبلد والشيوخ بدل الاكتفاء بحقل اسمي واحد.

ومثال آخر يتمثل في عبارة ابن حبان عن راوٍ كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأخذ كتب الناس فينسخها. الجزء الأخير مطابق تقريباً لخبر شعبة في المنقري، بينما وصف رفع المراسيل قد يناسب راوياً آخر ذكره ابن حبان بأنه يروي المراسيل. وقد افترضت الأطروحة أن العبارة ربما جمعت أوصافاً لأكثر من شخص بسبب اتحاد الاسم. وهذه فرضية محتملة، لكنها تحتاج إلى مقارنة نسخ «المجروحين» ومصادر ابن حبان، ولا يجوز تقديمها بوصفها حقيقة نهائية. والقيمة العلمية للفرضية أنها تمنع تكرار النص دون فحص، وتدفع الباحث إلى سؤال: من أين أخذ المصنف هذا الوصف؟ وهل توجد صيغة أقدم؟ وهل تتطابق الشيوخ والبلدان؟ وعلى المستوى التطبيقي يمكن القول إن ثبوت الخلط في خبر شعبة وتاريخ الوفاة يجعل احتمال الخلط في نصوص أخرى معقولاً، لكنه لا يجعله لازماً. ومن ثم ينبغي تصنيف الأدلة إلى ثلاث درجات: نصوص ثبت خطؤها،

ونصوص قوي احتمال الاشتباه فيها، ونصوص صريحة في القارئ لا موجب لصرفها عنه. هذا التصنيف أدق من منهجين متقابلين: منهج يرفض كل الجرح، ومنهج يقبل كل ما جُمع في الترجمة بلا تمحيص. كما أن مراجعة نص ابن حبان تكشف أهمية دراسة مصادر المصنف نفسه؛ فقد ينقل الناقد عن كتاب سابق أو يجمع خلاصة أحاديث وقف عليها. فإذا تشابهت عبارته مع خبر أقدم في المنقري، وجب التحقق من إمكان النقل، لكن لا يجوز الجزم بالدمج دون شاهد نصي. وتبقى الفرضية نافعة ما دامت مصوغة بدرجتها الصحيحة: احتمال يحتاج إلى تحقيق مخطوط، لا نتيجة قطعية. وهذه الصياغة المتحفظة هي الفارق بين البحث النقدي والدفاع الجلي.

الخاتمة والنتائج

انتهت الدراسة إلى أن الاشتباه في أسماء الرواة كان عاملاً حقيقياً في بعض ما نسب إلى حفص بن سليمان القارئ، وأوضح الأمثلة خبر شعبة في أخذ الكتاب ونسخ كتب الناس، وخبر الوفاة قبل الطاعون؛ فالسياق البصري، والنسبة المنقرية، والكنية، والزمن، كلها تدل على راوٍ آخر غير القارئ الكوفي. كما تبين أن اختصار التراجم، وسقوط النسب، وتقارب رسم «المقرئ» و«المنقري»، ونقل المصنفات المتأخرة عن المتقدمة، عوامل يمكن أن توسع الخطأ وتجعله جزءاً من الصورة الشائعة. غير أن الدراسة لم تجد مسوغاً علمياً لحمل جميع أقوال الجرح على غير حفص القارئ؛ فقد تعددت أحكام النقاد الصريحة في ضعف حديثه، واتجهت غالباً إلى سوء الضبط وكثرة المناكير وعدم الاحتجاج. ولذلك فإن أثر الاشتباه أثر تصحيحي جزئي: ينقي الترجمة من بعض الأخبار، ويمنع تحويل ضعف الضبط إلى اتهام قطعي بالكذب، لكنه لا يثبت توثيق حفص في الحديث ولا يرفع حكم الجمهور فيه. وبذلك لا تكون النتيجة وسطاً توفيقياً مصنوعاً، بل حكماً مركباً فرضته طبيعة الأدلة. فالأخبار ليست في درجة واحدة: بعضها ذو سياق صريح في المنقري، وبعضها ذو تعيين واضح للقارئ، وبعضها مجمل يحتمل الوجهين. وجمعها في سلة واحدة ظلم للمنهج قبل أن يكون ظلماً للرجل. كما أن ردها جميعاً بدعوى شهرة القراءة يهدر خبرة نقاد الحديث. إن تصنيف الأدلة بحسب قوتها هو الطريق الوحيد للخروج من الثنائية الحادة بين التوثيق المطلق والتجريح المطلق.

وتوصي الدراسة بأن تُعاد كتابة ترجمة حفص وفق طبقات الأدلة، فيُفصل أولاً بين الرواة المشاركين له في الاسم، ثم تُذكر أقوال القراءة في بابها، وأقوال الحديث في بابها، وتُصنف أحكام الجرح إلى ما يتعلق بالضبط وما يتعلق بالعدالة، مع بيان درجة ثبوت كل نص. كما توصي بإجراء دراسة مخطوطية مقارنة لنصوص «الطبقات» و«العلل» و«الجرح والتعديل» و«المجروحين»؛ لأن بعض مواضع الاشتباه لا تحسمها الطبقات المتداولة وحدها. ويمكن تلخيص الحكم النهائي في أن حفص بن سليمان الأسدي إمام متقن في قراءة عاصم، انتشرت روايته بطريق التلقي والأداء، وهو ضعيف الحديث عند جمهور النقاد، ولا يُحتج بما انفرد به، مع عدم صحة نسبة كل خبر شديد ورد باسم حفص بن سليمان إليه. وتكشف هذه النتيجة عن قاعدة أوسع: العدالة العلمية تقتضي ألا يُدافع عن الأعلام بالغاء النقد الثابت، وألا يُقبل النقد الموروث دون تحرير الهوية والسياق؛ فبين التسليم المطلق والرد المطلق مساحة التحقيق التي تحفظ للأئمة منازلهم، ولعلوم الرواية معاييرها. وتفتح التوصية بالمقارنة المخطوطية مجالاً لبحوث لاحقة يمكن أن تدرس اختلاف نسخ النسب، وتسلسل اقتباس العبارات من كتاب إلى آخر، ومدى اعتماد المصنفات المتأخرة على أصول مفقودة. كما يمكن بناء جدول زمني لأقوال النقاد يبين من عاصر حفصاً ومن نقل عن غيره، ثم ربط كل قول بعينة من المرويات. وهذه الأعمال قد تعدل بعض التفاصيل، لكنها على الأرجح ستؤكد المبدأ العام الذي توصلت إليه الدراسة: التمييز بين ثبوت الضعف الحديثي وبين صحة كل خبر استعمل في تعليقه.

قائمة المراجع والإحالات

1. خليل أحمد بن غلام نبي. الإمام حفص: شخصيته وقراءاته وأحاديثه في ميزان التحقيق: دراسة وتحليل. أطروحة دكتوراه، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة قرطبة للعلوم والتقنية، بشاور، 2023م.
2. خليل أحمد بن غلام نبي. المصدر السابق، ولا سيما الباب الأول المتعلق بالجرح والتعديل، ص 42-62.
3. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. تاريخ بغداد. تحقيق بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ/2002م، 186/8.
4. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد. غاية النهاية في طبقات القراء. بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م، 254/1-255.
5. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. إسطنبول: سلسلة عيون التراث الإسلامي، 1995م، 140/1-141.
6. البخاري، محمد بن إسماعيل. التاريخ الكبير. القاهرة: دار السعادة، الطبعة الثانية، 1990م، 433/1.
7. ابن سعد، محمد بن سعد. الطبقات الكبرى. تحقيق عبد العزيز عبد الله السلومي. الطائف، 1416هـ، 256/7.
8. أحمد بن حنبل. العلل ومعرفة الرجال. تحقيق وصي الله بن محمد عباس. بومباي: الدار السلفية، 1408هـ/1988م، 503/2.
9. المزي، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. بيروت: مؤسسة الرسالة، موضع ترجمة حفص بن سليمان، 10/7-11.
10. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. تهذيب التهذيب. بيروت: دار الفكر، 354/2.
11. ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد. الجرح والتعديل. الهند: دائرة المعارف العثمانية، 1371هـ، 174-173/3.
12. ابن سعد، محمد بن سعد. الطبقات الكبرى، 256/7، في ترجمة حفص بن سليمان المنقري.
13. أحمد بن حنبل. العلل ومعرفة الرجال، 503/2، في خبر شعبة والوفاء قبل الطاعون.
14. ابن الجزري. غاية النهاية في طبقات القراء، 255/1، في التمييز بين المنقري والقارئ.
15. البخاري، محمد بن إسماعيل. الضعفاء الصغير. بيروت: مكتبة ابن عباس، 1426هـ/2005م، ص 32.
16. مسلم بن الحجاج. الكنى والأسماء. تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1404هـ/1984م، 540/1.
17. النسائي، أحمد بن شعيب. الضعفاء والمتروكون. تحقيق محمود إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي، 1396هـ، ص 32.
18. العجلي، محمد بن عمرو. الضعفاء الكبير. تحقيق مازن السرساوي. مصر: دار ابن عباس، الطبعة الثانية، 2008م، 270/1.
19. ابن حبان البستي، محمد بن حبان. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. تحقيق محمود إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي، 1396هـ، 255/1.
20. ابن عدي الجرجاني، عبد الله بن عدي. الكامل في ضعفاء الرجال. بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م، 380/2.

21. الخطيب البغدادي. تاريخ بغداد، 186/8، في مجموع الأقوال الواردة في حفص.
22. الذهبي، محمد بن أحمد. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. الموضع المحال إليه في الأطروحة، 87/5.
23. الذهبي. معرفة القراء الكبار، 141/1.
24. ابن حجر العسقلاني. تقريب التهذيب. حلب: دار الرشيد، 1406هـ، ص 172.
25. الذهبي، محمد بن أحمد. المغني في الضعفاء. 179/1.
26. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. بيروت: دار الكتاب، الطبعة الثانية، 1967م، 328/1.
27. الطبراني، سليمان بن أحمد. المعجم الكبير. تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. العراق: وزارة الأوقاف، 209/12.
28. ابن حبان البستي. الثقات. دار الفكر، 1395هـ، 195/6 و 197/6.